بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : ١٤/2/3/16
التاريخ : 7 / ربيع الأول /1441هـ
الموافق : 4 / نوفمبر/ ٢٠١٩م
اليوم : الأثنين

ملخص محضر الجلسة ١٦ /١٤/٢/٣

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية السادسة عشرة من الفترة الثالثة للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الرابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين بتاريخ ٧ / ربيع الأول /١٤٤١هـ الموافق ٤ / نوفمبر /٢٠١٩م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

حيث استمع المجلس الى رد الاخ/نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن على السؤال التالي الموجه له من الاخ/علي محمد الزنم عضو المجلس بشأن :

- ما مدى صحة الكشوفات التي سربت على أنهم أسرى من أبناء مديرية القفر وبعض المديريات الأخرى؟
- لماذا لم يتم التسريب أو الإعلان عن كافة أسماء الاسرى في عملية نصر من الله من المغرر بهم من كافة أبناء الجمهورية ولم يختصر الموضوع على أبناء القفر والمديريات الأخرى في محافظة إب ؟
- ما هو دور الأعلام الحربي من هكذا مواضيع يتم اثارتها بصورة انتقائية وقد تكون ممنهجة بقصد النيل من تماسك الشعب اليمني ودعمه المطلق للجيش واللجان الشعبية ؟

وأخيرا نأمل التوضيح بصورة جليه ورد الاعتبار لأبناء القفر الأبطال كونهم الأكثر تضحية وشهداء وجرحى ومقاتلين في مختلف الجبهات مع كافة أبناء اليمن الأحرار وهل يمكن ذلك من خلالكم أو من خلال وزير الدفاع ورئيس الأركان لتهدئة الرأي العام ؟

حيث قدم الاخ/ نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن شرحاً موجزا عن مفاوضات ملف الاسرى قائلاً: إنه في ٤ ديسمبر ٢٠١٨م تم التوقيع على اتفاق لتبادل مئات الاسرى بين الطرفين قبيل بدء محادثات السلام المرتقبة في السويد ويشمل الاتفاق الا فراج عن حوالي (٣٥٠٠) اسير من الطرفين ..

وفي ٦ ديسمبر ٢٠١٨م اعلن المبعوث الاممي الى اليمن مارتن غريفيث عن توقيع اتفاق بشان تبادل الاسرى والمعتقلين بين الطرفين مضيفاً يسرني اليوم ان اعلن عن توقيع اتفاق بشان تبادل الاسرى والمعتقلين واشار الى ان هذا امر مهم جدا لألاف العائلات التي تأمل عودة احبائها..

وفي ٩ ديسمبر ٢٠١٨م كان اول اجتماع مباشر بين الطرفين حول تبادل الاسرى كنوع من اجراءات بناء الثقة

وفي ١١ ديسمبر ٢٠١٨م كان طرفا النزاع اليمني يستعدان لعملية تبادل الاسرى حيث سيتم تبادل حوالي ١٦ الف اسير بحلول ١٩يناير ٢٠١٩ م فيما توقع مسؤول في الصليب الاحمر الدولي ان تأخذ العملية عدة اسابيع..

و في ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م ووفقاً لمضامين الاتفاق فان الخطوة الثالثة المرتقبة في ملف الاسرى والمعتقلين تتمثل في الملاحظات التي سيقدمها كل طرف عن الكشوفات التي تسلمها من الطرف الاخر وهي الخطوة المقرر ان تتم بعد اسبوعين من تبادل للأسماء وتليها مرحلة التنفيذ في غضون شهر ونصف الشهر...

وفي ١٦ يناير ٢٠١٩م انطلقت محادثات بين الطرفين في الاردن لاستئناف التفاوض في ملف الاسرى والمعتقلين بعد توقفه عند المرحلة الثالثة في خطوة وصفها مبعوث الامم المتحدة الخاص لليمن مارتن غريفيث في انها خطوة مبشرة وتشمل اتفاقية الافراج عن الاسرى على خمس مراحل تبدأ بتبادل القوائم، ثم إفادات حول القوائم فالملاحظات على الافادات ويليها الرد على الملاحظات واخيرا الترتيبات اللوجستية لإطلاق سراح الاسرى والمعتقلين .

وفي ١سبتمبر ٢٠١٩م شنت طائرات مقاتلات العدوان عدة غارت جوية علي سجن للأسرى في محافظة ذمار كانوا في طريقهم للتبادل بمعرفة واشراف الصليب الاحمر الدولي الذي سبق وان قام بزيارة المكان وادت هذه الغارات الى سقوط العشرات من الاسرى بين قتيل وجريح..

ودعت الامم المتحدة على لسان مبعوثها الى اليمن للتحقيق في الغارات والصليب الاحمر الدولي يصف الامر بالمفجع و الفظيع .

وفي ٢٦ اكتوبر ٢٠١٩ م تم عبر وساطات وتفاهمات محلية تحرير (٧٠٠٠) اسير من الطرفين من خلال (٣٠٠) عملية تبادل منذ بدء نشاط اللجنة منتصف ٢٠١٥م فيما لم تسهم الامم المتحدة في اي عملية تحرير مطلقا.. مشيراً إلى أن الأخ / رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى أوضح أن دول العدوان رفضت كل المقترحات التي تقدم بها المبعوث الاممي من بعد مشاورات السويد والى الان وكذلك منعت الكثير من اطراف المرتزقة وخاصة في مارب والجوف وتعز من استكمال تبادل الاسرى بصورة مباشرة بين الطرفين .

وفيما يتعلق بمدى صحة الكشوفات التي سربت على انهم من ابناء مديرية القفر وبعض المديريات الاخرى

فان الكشوفات التي تم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تتضمن مئات الاسماء على انها اسماء اسرى للمرتزقة في عملية نصر من الله من أبناء محافظة اب ليس لوزارة الدفاع اي علاقة بها ولم تقم اي جهة من الوزارة بنشرها– وان من قام بنشرها هو اعلام العدوان ومرتزقتهم، وهي تعتبر تسريبات هدفها إثارة البلبلة في اوساط المجتمع وخصوصاً من أبناء محافظة اب الشرفاء ومن الافضل تجاهلها وعدم الانجرار الى التفاعل او التعاطي معها لان هذا قد يكون هدفاً من اهداف العدو في نشرها.

وفيما يتعلق بكيفية حصولهم على الأسماء فإن العدوان لديه كشوفات بجميع المرتزقة الذين يقاتلون في صفوفه وبالذات الذين كانوا في هذه الجبهة وباستطاعته نشر وانتقاء ما يريد من الأسماء، وان انتقاء اسماء الاسرى من محافظة اب دون غيرها من المحافظات يدل بما لا يدع مجالا للشك ان هناك نية مبيته من العدوان لاستهداف تماسك الجبهة الداخلية وهذاما يجب ان نتنبه له كثيراً .

وبالنسبة للإعلام الحربي التابع لوزارة الدفاع والذي نشر صوراً ومقاطع لأسرى هذه العملية دون انتقاء ودون نشر للأسماء وهي الطريقة التي يعمل بها الاعلام الحربي في جميع الجبهات فقد اكدنا ان ليس للوزارة اي علاقة بهذا النشر. .كما انه ليس من الحصافة ولا من قواعد العمل الاعلامي الحربي ان يتولى الاعلام الحربي الرد على تسريبات لا يعرف مصدرها وليس من المناسب الرد رسميا على كل ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي.

وبالنسبة لرد قبائل بني مفتاح في مديرية القفر محافظة اب علي مزاعم وسائل اعلام التحالف بشأن اشتباكها مع الجيش واللجان وانها انضمت للمقاومة المدعومة من التحالف .. فقد اكدت قبائل بني مفتاح في لقاء قبلي حاشد لها بطلان هذه المزاعم واعلنت ثبات مواقفها الصامدة في مواجهة العدوان.. ورفد الجبهات بالرجال والمال حتى تحقيق النصر.

ثم عقب مقدم السؤال على ما ورد من الاخ/ نائب رئيس الوزراء لشؤون الامن والدفاع شاكرا الاخ/نائب رئيس الوزراء على تقريره الممتاز خاصة موضوع الاسرى ونثمن الدور الذي تم في تبادل الاسرى فيما سبق بما فيها تبادل الاسرى بالمتهمين بمسجد دار الرئاسة ، وعندما اثير موضوع الاسرى من مديرية القفر وهم منتشرون في كافة جبهات القتال واستغلها العدوان ونحن في معركة مفتوحة مع العدوان كان لابد من ان نتصدى لها وننفي تلك الكشوفات.

ثم استمع المجلس الى رد الاخ / وزير التعليم العالي والبحث العلمي على السؤال التالي الموجه للأخ / رئيس مجلس الوزراء بصفته رئيس للمجلس الأعلى للجامعات اليمنية من الاخ/ علي الزنم عضو المجلس..

بأنه حين يسأل وزير التعليم العالي عن كيفية إنشاء جامعة في احدى المحافظات إلى جانب جامعة قائمه بنفس المحافظة يجيبك بأنه لا علم له أعتقد بأن الأمر غير طبيعي ونحن أمام مشكلة حقيقيه يجب الوقوف أمامها بجديه وتصحيح المسار لتتحمل الوزارة كامل المسؤولية في حل قضايا التعليم العالي وعليه وبناء على ما سبق اضطربنا لتوجيه أسئلتنا للأخ / رئيس الوزراء بصفته رئيس المجلس الأعلى للجامعات اليمنية وتتمثل بالآتي :

- هل لدى المجلس رؤيه واستراتيجية واضحه لضبط العملية التعليمية في الجامعات اليمنية ؟
- هل هناك آليه واضحه وفاعله لدى مجلس الجامعات لمعالجات المشاكل التي تبرز في عدد من الجامعات وخاصة قضايا الطلبة ومنهم طلبة جامعة الحديدة ومرور أشهر وهم بين جامعة

صنعـــــاء والوزارة ومجلس النواب بحثـــا عن حـــل لهم كطلبه تضرروا جراء العدوان والحصار على محافظة الحديدة ؟

- هل لدى رئيس مجلس الجامعات صلاحيات في محاسبة المقصرين في أداء واجبهم في الوزارة والجامعات أم انهم مستقلين ويعد المجلس شكلي يرسم سياسات عامه دون الخوض بالتفاصيل لمعالجة القضايا المثارة ؟.
- وما طبيعة وسلطة وزير التعليم العالي على رؤساء الجامعات ؟
- ماهي معايير إنشاء جامعه جديده في أي محافظه وهل القانون يعارض إن شـــــاء جامعة مع وجود جامعة سابقه ؟.
- ما مستوى تنسيق مجلس ،الجامعات مع المجلس السياسي الأعلى في اصدار قرارات ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي ؟
- هل المجلس خاص بالجامعات الحكومية فقط أم القانون يخوله الأشراف والرقابة على الجامعات الخاصة ؟

حيث اوضح الاخ / الوزير بأن الرؤية للمجلس الاعلى للجامعات ، وكذا الـوزارة تنبثـق في عملـهما مـن خلال القوانين واللوائح والأنظمة النافذة والتي توضح مهام واختصاصات كل جهـة علـى حـدة ابتـداء بمهـام واختصاصات المجلس الاعلى ووزارة التعليم العالي وانتهاء بمهام واختصاصات رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات ، وكذا المهام والاختصاصات للمجالس المختصة (مجلس الجامعة ، مجلـس الشـؤون الاكاديميـة ، مجلس شؤون الطلاب ، مجلس الكلية) كما تضمن الفصل الرابع من قـانون التعلـيم العـالي الصـادر بـالقرار الجمهوري رقم (١٣) لسنه ٢٠١٠ م الشؤون التنظيميـة والإشـرافية والرقابيـة وقـد حـددت المـادة (٢٩) مـن القانون مهام واختصاصات المجلس الاعلى

وبالنسبة لما يخص آلية المجلس الاعلى لمعالجة المشاكل التي تبرز في الجامعـات فـان المجلـس الاعلـى يعمل على معالجة المشاكل والقضايا التي تبرز في الجامعات من خلال التقارير المرفوعة من رؤساء الجامعـات الى الوزارة ويتم تحليلها ودراستها واقتراح الحلول والمعالجات المناسبة لها ومن ثم رفعها الى المجلس الاعلـى للاطلاع عليها ومناقشتها ودراسة المقترحات والحلول المقدمة من الوزارة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها .

وفيمـا يخـص صـلاحيات رئـيس مجلـس الجامعـات في محاسـبة المقصـرين في اداء واجـبهم في الـوزارة والجامعات ..فأن صلاحيات رئيس المجلس الاعلى بهذا الشأن تنبثق مـن القـوانين واللـوائح النافـذة والـتي حددت صلاحياته من خلال الاشراف على الوزارة والجامعات ومن ثم الرفع بجميع الاخـتلالات والمقصـرين في اداء واجباتهم الى الجهات العليا او الى الجهات الرقابية والقضائية ذات العلاقة لاتخاذ ما تراه .

وفيما يخص طبيعة وسلطة وزير التعليم العالي على رؤساء الجامعات فهذا الامر يقتصر على طبيعة الدور الاشرافي والرقابي على اعمالهم كما منح قانون التعليم العالي حق الغاء قرارات الجامعات المخالفة للقوانين واللوائح النافذة بموجب نص المادة (٦١) من القانون .

وبالنسبة للمعاير المطلوبة في انشاء جامعة جديدة في اي محافظة وعما اذا كان ذلك يتعارض مع القانون في حال وجود جامعة سابقة فهناك معايير محددة لإنشاء جامعة جديدة في اي محافظة متمثلة بالاتي..

عدد مؤسسات التعليم العالي القائمة في المحافظة وعدد البرامج والتخصصات النوعية المتوفرة فيها والمطلوبة لتغطية احتياجات المحافظة والمحافظات المجاورة ، عدد المقيدين والخريجين في مؤسسات التعليم العالي في ذات المحافظة .

المساحة والكثافة السكانية في المحافظة وتوفر الكادر التدريسي المتخصص من ابناء المحافظة او المحافظات المجاورة ايضا توجيهات القيادة السياسية احيانا لتلبية المطالب المجتمعية .. كما انه لا يوجد اي تعارض في انشاء جامعة جديدة في اي محافظة مع وجود جامعة سابقة طالما وهناك احتياج لإنشائها وكذا وجود دراسة جدوى شاملة ودقيقة تحدد مدى الاحتياج لإنشائها .

وفيما يخص مستوى التنسيق بين مجلس الجامعات والمجلس السياسي الاعلى في اصدار القرارات ذات الصلة بالتعليم هناك تنسيق يتم من خلال الرفع بالقرارات او المواضيع المنبثقة عن المجلس الاعلى و التي يتطلب اصدار قرارات أو توجيهات عليا بشأنها.

وفيما يخص ما اذا كان المجلس الاعلى خاص بالجامعات الحكومية فقط ام القانون يخوله الاشراف والرقابة على الجامعات الخاصة فأن المجلس الاعلى للتعليم العالي هو مجلس عام ومسؤول عن كافة مؤسسات التعليم العالي حكومية وأهلية خاصة وفقا لنص المادتين (٢٩ . ٢٨) من قانون التعليم العالي النافذ.

ثم عقب مقدم السؤال على ما ورد من الاخ/الوزير مشيرا الى ان قضية التعليم العالي قضية مهمة وشائكة خاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها بلادنا مطالبا الاخ الوزير بموافاة المجلس بنسخة من الرؤية الاستراتيجية للوزارة وكذا الاهتمام بمتابعة موضوع طلاب جامعة الحديدة والعمل على تسهيل ما تبقى من صعوبات امامهم كون قضيتهم مازالت معلقة ولم يتم البت فيها بصورة نهائية والحرص على عدم ضياع العام الدراسي عليهم .وبالنسبة لموضوع انشاء جامعة جديدة في مدينة جبلة نحن لسنا معترضون اطلاقا على انشائها طالما وهي تحقق مصلحة عامة لأبناء محافظة اب بحيث ان وجود جامعتين يعد مكسب علمي لجميع ابناء المحافظة متمنين من الجهات المعنية رصد الموازنة الكافية للجامعتين حتى تتمكنا من القيام بالغرض الذي إنشاؤهما من اجله .. كما يجب ان يكون هناك تنسيق بين المجلس السياسي الاعلى والحكومة بشكل عام طالما وان هناك عقد يسمى دستور الجمهورية اليمنية وقوانين نافذة يجب الالتزام بها

من قبل الجميع لان هذا ما نسعى الية جميعا وهو الترسيخ لاحترام مؤسسات الدولة في ظل اطلاق حملة من قبل المجلس السياسي الاعلى لمكافحة الفساد.

كما استمع المجلس الى رد الاخ/ وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى على السؤال التالي الموجه له من الاخ/ علي الزنم عضو المجلس : بصفته رئيساً للجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية وذلك بشأن أهمية دور الأحزاب في بناء اليمن والدفاع عنه ونتساءل عن مدى تطبيق النظام والقانون في الآتي .

- ماهي المعايير والشروط الواجب توفرها في إنشاء الأحزاب الجديدة ؟ وكم عدد الأحزاب التي تم اعتمادها رسميا خلال الخمس الأعوام الماضية ؟ وهل استوفت كافة الشروط القانونية ؟
- وبالنسبة للأحزاب السابقة ما مدى صلاحية لجنتكم في مراقبة أدائها الحزبي والوطني وهل تم أتخاذ أي إجراءات قانونية ضد المخالفين للدستور والقوانين النافذة ذات الصلة ؟
- وهل تم حل أو تجميد نشاط الأحزاب التي وقفت مع العدوان ضد اليمن أرضا وإنسانا وماهي تلك الأحزاب والأجراء القانوني المتخذ ضد كل حزب ؟
- وهل يتم تقديم الدعم السنوي للأحزاب والتنظيمات السياسية الملتزمة بالخط الوطني ؟
- وماهي المعالجات التي قمتم بها مع بعض الأحزاب التي تم حجز ممتلكاتها المختلفة لأسباب متعددة وعاودت نشاطها بعد التسوية السياسية معها إن وجدت؟
- من جهة أخرى وبصفتكم وزيراً للدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى هل تقومون بالتنسيق بين المجلسين وما طبيعة ذلك التنسيق في القضايا الوطنية مثلا أو غيرها أم أن لكل مجلس نشاطه ولا يوجد أي نوع من أنواع التنسيق المشترك عدا الحالات التي ذكرت في الدستور وتحديدا في الفقرة (هـ) من المادة (١٢٥) والمادة (١٢٧) من الدستور ؟

حيث اوضح الاخ / الوزير فيما يتعلق بالمعايير والشروط الواجب توافرها في انشاء الاحزاب الجديدة بان المادة (٨) من القانون حددت أهم المعايير والشروط لتأسيس أي حزب أو الاستمرار في نشاطه وذلك فيما يلي:

أولاً: عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع:

١- الدين الإسلامي الحنيف.

٢- سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضاً وشعباً.

٣- النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية.

٤- الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.

٥- الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.

٦- الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني.

ثانياً: عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيم السياسي مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى عند التقدم بطلب تأسيسه وذلك فيما يتعلق بالسياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً: أن يكون له نظام داخلي وبرنامج عمل سياسي مقرين من أعضائه عند التقدم بطلب التأسيس.

رابعاً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون.

خامساً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي أو على أساس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى أو المجتمع وأفراده أو الإدعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة.

سادساً: يحظر على الحزب أو التنظيم السياسي الآتي:-

أ- إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها.

ب- استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه.

ج- أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يحرض على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية.

سابعاً: أن لا يكون الحزب أو التنظيم السياسي تابعاً لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية ويحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي حزب أو تنظيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة.

ثامناً: علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب أو التنظيم السياسي وتشكيلاته وقياداته.

تاسعاً: قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس وطني بحيث لا تحصر العضوية في منطقة جغرافية معينة.

وفيما يتعلق بعدد الاحزاب التي تم اعتمادها رسمياً خلال الخمس الأعوام الماضية فمنذ اندلاع العدوان الغاشم على بلادنا في ٢٠١٥/٣/٢٦م لم يتم تأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي ، وعدد الأحزاب المسجلة قانوناً لدى اللجنة حتى ذلك التاريخ (٤٣) حزباً وتنظيماً سياسياً .

وبالنسبة للأحزاب السابقة فما مدى صلاحية لجنة الاحزاب في مراقبة ادائها الحزبي والوطني فإن الصلاحيات الرقابية للجنة محدودة سواء فيما يتعلق بمراجعة الحسابات الختامية للأحزاب أو توجيه التنبيه أو الإنذار لأي حزب يرتكب مخالفة لأحكام القانون، حتى صلاحية اللجنة في حل الحزب أو وقف

نشاطه أو أي قرار من قراراته لا تكون إلا بموجب حكم قضائي، وبالرغم من ذلك فإن اللجنة لم تتوان طوال الفترة السابقة بتوجيه التنبيهات للأحزاب والتنظيمات السياسية في حدود صلاحياتها وإمكاناتها.

وبالنسبة لحل أو تجميد نشاط الأحزاب التي وقفت مع العدوان ضد اليمن ارضاً وانساناً لم تقم لجنة شؤون الأحزاب بحل أو تجميد نشاط أي حزب أو تنظيم سياسي منذ العدوان الغاشم على بلادنا وحتى الآن وذلك للأسباب الآتية:-

١) الأحزاب مؤسسات جماعية وليست فردية وبالتالي فإن إعلان بعض قيادات أي حزب أو بعض أعضائه تأييدهم للعدوان لا يعني أن الحزب بكامله أصبح في صف العدوان، لأن الواقع أثبت أن الكثير من قيادات تلك الأحزاب انحازت إلى صف الوطن وظلت منذ اندلاع العدوان وحتى الآن تمثل جزءاً كبيراً من القوى السياسية المناهضة للعدوان وتمارس مهامها من مقرات أحزابها في العاصمة صنعاء، فالعدوان أحدث انقساماً في القيادات وليس في الأحزاب، ومن ثمَّ فإن أي إجراء يتخذ ضد تلك الأحزاب سواء أكان حلها أو وقف نشاطها سيتضرر منه الموجودين هنا وليس القيادات التي تعيش خارج الوطن وليس هناك في القانون ما يعطي الصلاحية باتخاذ اجراء قانوني عقابي بصورة انفرادية لبعض تلك القيادات المنحازة الى صف العدوان

٢) سعت القيادة السياسية منذ اندلاع العدوان الغاشم على بلادنا إلى تبني سياسات وإجراءات دعوة من انحازوا إلى صف العدوان على العودة إلى الوطن والدفاع عنه والتخلي عن تأييدهم للعدوان ومن تلك الإجراءات إعلان العفو عن المغرر بهم وتشكيل لجان العفو وقد كللت تلك الإجراءات بإعلان إنشاء فريق المصالحة الوطنية الشاملة وتشكيل الفريق والذي جاء انسجاماً مع محور المصالحة الوطنية الذي أكدت عليه الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

٣) قامت النيابة الجزائية المتخصصة باتخاذ الإجراءات القضائية ضد بعض قيادات الأحزاب التي أعلنت ولائها أو تأييدها للعدوان ناهيكم عن قيام بعض الأحزاب باتخاذ إجراءات وقف نشاط أو تجميد عضوية قياداتها وأعضائها التي أيدت العدوان ومن المعلوم أن لجنة الأحزاب لا يمكنها حل أي حزب أو وقف نشاطه إلا عبر القضاء وبحكم قضائي وفقاً لقانون الأحزاب.

٤) إن توقف الحرب والعودة إلى المسار السياسي سيفرض على الأحزاب السياسية عقد مؤتمراتها العامة ومعالجة الاختلالات والانقسامات التي حدثت فيها خاصة وجميع تلك الأحزاب أصبحت ملزمة قانوناً بموجب أنظمتها الداخلية عقد تلك المؤتمرات.

وبالنسبة لتقديم الدعم السنوي للأحزاب والتنظيمات السياسية الملتزمة بالخط الوطني وفقاً لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية تمنح فقط للأحزاب الممثلة في مجلس النواب والتي حصل مرشحوها في آخر انتخابات نيابية على نسبة من أصوات الناخبين لا تقل عن (٥٪) في الانتخابات النيابية وهذه الإعانة

توقفت منذ الربع الثاني لعام ٢٠١٤م وحتى الآن بسبب الأوضاع الاقتصادية ولم يصرف للأحزاب والتنظيمات السياسية اي دعم عبر اللجنة حتى الآن.

بالنسبة للمعالجات لبعض الأحزاب التي تم حجز ممتلكاتها المختلفة لأسباب متعددة وعاودت نشاطها بعد التسوية السياسية معها لم يطلب أي حزب من اللجنة ذلك ولم نبلغ رسمياً من أي حزب عن هذا الموضوع.

بالنسبة للتنسيق بين مجلسي النواب والشورى وطبيعة ذلك التنسيق فقد حدد الدستور في المادتين (١٢٥، ١٢٧) المهام والاختصاصات المشتركة بين مجلسي النواب والشورى وبالتمعن في هذه الاختصاصات المشتركة تعلمون بأنه لم يتم ممارسة أي منها منذ اندلاع العدوان الغاشم على بلادنا وحتى الآن كما لم تصدر أي دعوة لعقد اجتماع مشترك للمجلسين وفقاً للدستور خلال الفترة الماضية ..وتجدر الإشارة الى السعي لعقد اجتماع مشترك للمجلسين للوقوف حول مناقشة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

كما ان المهام المناطة بوزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى هي في الأساس مهام تنسيقية بين (مجلس النواب، ومجلس الشورى، مجلس الوزراء) وقد تم تحديد هذه المهام تفصيلاً في القرار الجمهوري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٨م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة شؤون مجلسي النواب والشورى وكذا في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥١٥) لسنة ٢٠١٠م بشأن آلية التعامل مع توصيات مجلسي النواب والشورى.

ثم عقب مقدم السؤال على ما ورد من الاخ/ الوزير شاكرا كلما طرح في التقرير المفصل وطالب بإحالة التقرير للجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير متكامل للمجلس عن وضع الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ويكون مرجعا للمجلس .

بعد ذلك استمع المجلس الى رد الاخ/ نائب رئيس صندوق صيانة الطرق والجسور على السؤال التالي الموجه من الاخ/ محمد علي المقداد عضو المجلس :

- ماهي أسباب توقف مشروع صيانة طريق معبر – مدينة الشرق والذي يبلغ طوله (٧٠كيلو متر) والذي نفذه صندوق صيانة الطرق والجسور منذ حوالي اربع سنوات ولم ينفذ سوى (٥٠٪) رغم اهمية هذه الطريق الرئيسية لعبور القاطرات والناقلات الكبيرة من الحديدة إلى صنعاء مع العلم أن المشروع توقف من منطقة بني سلامة بمديرية المنار محافظة ذمار ؟
- ما هي خطط الوزارة للمحافظة على مشاريع الطرق الريفية الترابية الكبرى حيث تضررت بسبب الأمطار والسيول بشكل كبير وتهدمت أجزاء كبيرة منها وحيث انقطعت معظمها بصورة نهائية ولم يعد المواطنين قادرين على التحرك عبرها ؟
- ماهي الإجراءات التي يمكن اتخاذها بشأن الحفاظ على هذه المشاريع التي كلفت الدولة ملايين الدولارات ؟

حيث اوضح بان وزارة الاشغال العامة وصندوق صيانة الطرق وكذا المؤسسة العامة للطرق والجسور هم مسؤولون مسؤولية مباشرة للمحافظة على شبكة الطرق في جميع محافظات الجمهورية دون استثناء ولكن بسبب الظروف التي تمر بها البلاد وقيام دول تحالف العدوان باستهداف جميع الطرق والجسور الرئيسية بشكل مباشر وبما ان صندوق صيانة الطرق هو المخول بعمل صيانة شبكة جميع الطرق في الجمهورية بالكامل قد خصص له نسبة (٥٪) من المشتقات النفطية لغرض اعمال الصيانة ولكن منذ ان بدأ العدوان على بلادنا في عام ٢٠١٥م تحولت الميزانية الخاصة بالصندوق وكل ايراداته الى ميزانية الطوارئ كما انخفضت هذه الايرادات خلال هذه الفترة بشكل كبير جدا مما تسببت بتوقف كثير من المشاريع ومن ضمنها مشروع طريق معبر مدينة الشرق والذي كان هدفنا استكمال العمل فيه كونه من المشاريع الضرورية والتي تعتبر من الطرق البديلة الرابطة بين الحديدة وصنعاء ولكن بسبب عدم وجود الامكانيات المتاحة لدينا توقف استكمال العمل فيه فالمشروع قائم في حال ما توفرت الامكانيات لدينا سيتم استئناف العمل فيه مباشرة وبشكل عاجل نظرا لأهميته .. كما ان الامكانيات المتاحة لدينا حاليا لا تسمح سوى القيام بأعمال الصيانة الطارئة لبعض الطرق الاسفلتية الرئيسية فقط من خلال تشكيل فرق طوارئ في المحافظات من اجل القيام بالأعمال الطارئة .

وفيما يخص خطة الوزارة للمحافظة على الطرق الريفية الكبرى فقد توقف الدعم تماما من قبل الجهات المانحة لهذه المشاريع منذ ان بداء العدوان على بلادنا بحيث كان البنك الدولي هو الممول لهذه المشاريع والان لدينا برنامج عمل للعام (٢٠١٩-٢٠٢٠م) لتنفيذ عملية الصيانة الطارئة للطرق الريفية والتي تتعرض للأضرار جراء سيول الامطار او الانهيارات الجبلية اي بصورة إسعافيه بحسب الامكانيات المتاحة لدينا ، والان بدأ كلا من الصندوق العربي والصندوق الكويتي بفتح التمويل لدعم هذه المشاريع وخلال الفترة القادمة ان شاء الله سيتم استئناف العمل في هذه المشاريع .

ثم عقب مقدم السؤال مشيرا الى اننا نقدر الظروف التي تمر بها بلادنا في ظل العدوان وكذا الجهود التي تبذل من الجهات المعنية و بقدر الامكانيات المتاحة لديهم الا ان هناك اهمية كبيرة لمثل هذا المشروع كونه يعتبر من الطرق الرئيسية التي تمر عبرها القاطرات والناقلات المحملة بحمولات كبيرة حيث تتعرض للمخاطر جراء ما تعرضت له هذه الطريق من اضرار كبيرة كما ان هناك مسافة (٣٥) كم في هذه الطريق قام الصندوق بتنفيذها من منطقة بني سلامة حتى مدينة الشرق ومنذ اربع سنوات لم يقوم الصندوق بالصيانة العادية والروتينية لها كالتي يقوم بتنفيذها في الطرق الاخرى كون هذا الجزء من الطريق قد تسبب في حوادث كثيرة للناقلات الكبيرة بسبب الاضرار التي لحقت به ..

اما ما يخص الطرق الترابية الكبرى نحن نعلم تماما بان هناك عقود تم ابرامها لتنفيذ تلك المشاريع المتواجدة في كثير من المديريات والتي كلفت مبالغ مالية كبيرة جدا من خلال قروض على الدولة وحاليا هذه

المشاريع ذهبت في ادراج الرياح .. وهنا لابد ان يكون لدى الوزارة استراتيجية من شانها الحفاظ على هذه المشاريع الكبيرة

وقد انتهت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء